

كلية التجارة
جامعة عين شمس
قسم الإحصاء

محددات الطلب والعرض للغاز الطبيعي
نموذج إحصائي مقترن

مقدم من
إيمان إسماعيل كرارة

تحت إشراف

الدكتور
طلبة السيد زين الدين

الأستاذ المساعد بقسم الإحصاء - كلية التجارة - جامعة عين شمس

شکر و تقدير

تتوجه الباحثه الى الله سبحانه وتعالى بالشكر والحمد على عظيم نعمته
بان وفقها فى اتمام هذا البحث وعلى عظيم نعمه التى لا تحصى .. تتوجه
الباحثه بعظيم التقدير والحب الكبير للعالم الجليل الاستاذ الدكتور / مصطفى
جلال مصطفى استاذ الاحصاء بالكلية على رعايتها للباحثه وقضلها بقبول
الاشتراك فى مناقشة هذه الرسالة كرئيسا للجنة المناقشة، وتوجيهات سعادته دائما
وحرصه على تبني الباحثين ورعايتها لهم فدائما يكون عند حسن ظن باحثيه
وتلاميذه فالله يجزيه عنا خير الجزاء والثواب.

وتتوجه الباحثه بعظيم الشكر والتقدير والعرفان بالجميل للاستاذ الدكتور /
طلبة السيد زين الدين على رعايتها وحسن توجيهاته ومجهوده الكبير الذى بذله
مع الباحثه وعلى ما ابدا من ملاحظات وارشادات قيمة اثناء اعداد هذا البحث.
فقد كان للباحثه استاذا ومرشدا وموجها ومعلما تتلمذت الباحثه على يديه اسال
الله عز وجل ان يثبته خير الثواب.

وتتوجه الباحثه بخالص الشكر والتقدير الى الاستاذ الدكتور / عزت
محمد ندا استاذ الاحصاء بتجارة الازهر على رعايتها للباحثه وقضلها وقبولها
بالاشتراك فى مناقشة هذا البحث.

واخيرا تتوجه الباحثه بالشكر والامتنان والتقدير الى كل من تفضل
بمعاونة الباحثه على اعداد وتقديم هذا البحث فى صورته النهائية.

وأسال الله العون والتوفيق

الباحثه

الباب الأول

الإطار العام للبحث

الباب الأول

الإطار العام للبحث

أولاً: مقدمة

ثانياً: مشكلة الدراسة

ثالثاً: الهدف من الدراسة

رابعاً: أهمية الدراسة

خامساً: فروض الدراسة

سادساً: مجتمع الدراسة

سابعاً: مصادر البيانات

ثامناً: الدراسات السابقة

أولاً: المقدمة

يعتبر البترول والغاز الطبيعي المصدران الرئيسيان للطاقة في مصر في الوقت الحالي. ويعتبران في نفس الوقت من الموارد الرئيسية للعملة الأجنبية في الاقتصاد المصري، يليهم في الترتيب كل من السياحة وتحويلات المصريين بالخارج وإيرادات قناة السويس وال الصادرات الأخرى من السلع الزراعية والصناعية. ويشكل كل من البترول والغاز الطبيعي الجانب الأكبر من إجمالي الصادرات للدولة وبالتالي لحصيلتها من النقد الأجنبي الضروري لعملية التنمية الشاملة للاقتصاد القومي.

يحتل قطاعي البترول والغاز الطبيعي مكانة بارزة في الاقتصاد القومي، حيث يتميز كل منهما بوجود علاقة تشابكية مع مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى. وتقع على قطاع الغاز الطبيعي مسؤولية إشباع حاجة الطلب المحلي المتزايد على الطاقة اللازمة لمختلف القطاعات الاقتصادية، وكذلك تنفيذ مشروعات لتصدير الفائض.

ويتضح دور هذا القطاع في سياسة الدولة الرامية إلى جذب مزيد من الاستثمارات والحفاظ على البيئة من التلوث وتقليل معدلات استيراد أنواع أخرى من الوقود توفيراً للنقد الأجنبي ومن ثم يمكن القول أن تغير صناعة الغاز الطبيعي هي أحدى الصناعات الإستراتيجية التي تؤثر تأثيراً فعالاً في نمو الاقتصاد القومي.

ثانياً: مشكلة الدراسة

شهد الغاز الطبيعي في جمهورية مصر العربية على مدى السنوات القليلة الماضية تطويراً ملحوظاً وذلك بعد الطفرة الكبيرة في الاكتشافات الجديدة، فأصبح محوراً رئيسياً من محاور إستراتيجية الطاقة في مصر وذلك لما له من مزايا اقتصادية واجتماعية وبيئية، ونتيجة لزيادة الاهتمام بالغاز الطبيعي الذي أخذ يحتل مكاناً مميزاً بين مصادر الطاقة المختلفة واتخاذ خطوات جدية في مجال استثماره والاستفادة منه في مختلف المجالات، فقد قام قطاع البترول والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) بوضع الخطط وتوفير الاستثمارات اللازمة لمحافظة على هذا المصدر الهام من الطاقة واستغلاله على الوجه الأمثل من أجل تأمين موارد الطاقة لإقامة صناعات عديدة (بتروكيماويات - أسمدة - الخ) وكذلك التصدير للأسواق العالمية لتوفير الموارد المالية والاستثمارات اللازمة لمساهمة في جهود التنمية.

ويعاني قطاع الغاز من عدة مشكلات من أهمها:

- ١- ارتفاع تكلفة البحث والاستكشاف خاصة في المياه العميقة.
- ٢- ارتفاع تكلفة البنية الأساسية لشبكات الغاز مقارنة بسعر بيع الغاز للمستهلك المدعم من قبل الحكومة.

وبالإضافة للمشاكل والمعوقات السابقة فإن هناك الكثير من الظروف البيئية والخارجية التي تؤثر على صناعة الغاز والتي تتمثل في الزيادة السكانية الراهبة التي تعوق القدرة على تلبية الطلب المحلي بالكامل ، ومشاريع المشاركة المصرية الأوروبية، والتطور التكنولوجي المذهل في كافة المجالات وغيرها.

وبلا شك فإن هذه الظروف لها العديد من الآثار السلبية المؤثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة على قطاعي البترول والغاز ويمكن التقليل من الآثار السلبية إذا

تم إتباع أسلوب علمي وتحطيط فعال في مواجهة المشكلات الحالية والمتوقعة مستقبلاً للوصول إلى أداء أفضل وكفاءة في استخدام موارد هذا القطاع.

ثالثاً: الهدف من الدراسة

تهدف الدراسة إلى وضع خطة إستراتيجية للتوسيع في استخدام الغاز الطبيعي، حيث تعتبر صناعة الغاز من الصناعات التي تغذى عدة صناعات أخرى ضخمة ومن ثم وجب الاهتمام بها والقيام بتوفير الخدمات الازمة حتى يتسمى لنا الاستفادة الكاملة من هذه الصناعة والنهوض بها، وفي سبيل تحقيق هدف البحث تناولت الدراسة ما يلي:

- ١- تحديد حجم وأهمية قطاع الغاز من خلال التعرف الكمي على عدد الشركات العاملة و عدد المستهلكين.
- ٢- تحديد وتحليل أهم المشكلات التي تعرّض قطاع الغاز وسبل علاج هذه المشكلات.
- ٣- دراسة إمكانية تطوير الإستراتيجية في المناطق الصناعية (البتروكيماويات والأسمدة والاسمنت والحديد والصلب ...) من حيث استخدام الغاز الطبيعي كوقود بديل يحافظ على البيئة ويقلل من معدلات التلوث.
- ٤- يسعى البحث موضوع الدراسة إلى معرفة محددات الطلب والعرض للغاز الطبيعي باستخدام الأساليب الإحصائية للتقدير والتنبؤ.

رابعاً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من ارتباطها بعدة نقاط لعل من أهمها:

١. الوصول إلى النماذج الإحصائية التي تمثل جانبي الطلب والعرض مما يؤدي إلى إمكانية رسم السياسات الخاصة بهذا القطاع الهام.

٢. التوصل إلى نتائج علمية من شأنها مساعدة متخذي القرار في مجال وضع الخطة القومية لتوسيع الغاز الطبيعي بمدن ومحافظات الجمهورية ومعرفة طرق تعظيم الغاز الطبيعي.

٣. التأثير بالإنتاج والطلب على الغاز في ظل التغيرات المحيطة بهذه الصناعة ومن ثم تحديد الموارد المتاحة في ظل الاحتياجات المتوقعة بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية.

٤. المساهمة في التوصل إلى قواعد علمية تثري كلا من مكتبة الدراسات العليا ومكتبات شركات الغاز باكتشاف الرؤى الجديدة لهذه الصناعة ومن ثم استخدام الأسلوب العلمي لوضع الخطط والأساليب والسياسات لتنفيذ الخطة القومية.

خامساً: فرض البحث

الفرض الأول:

وجود علاقة طردية بين الطلب على الغاز الطبيعي - كمتغير تابع وكل من القطاعات المستهلكة (قطاع الكهرباء - قطاع الأسمدة - قطاع الصناعة - قطاع الاسمنت والحراريات - قطاع البترول - قطاع محطات تموين السيارات - قطاع المنازل) كمتغيرات مستقلة.

الفرض الثاني:

وجود علاقة طردية بين العرض من الغاز الطبيعي - كمتغير تابع وكل من معدلات الإنتاج، الاحتياطي، إجمالي عدد السكان، وإجمالي عدد سيارات الأجرة والأتوبوس - كمتغيرات مستقلة.

سادساً: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في قطاع الغاز ككل، أي يشمل جميع شركات الغاز المصرية سواء كانت تنتهي لوزارة البترول أو الهيئة العامة للبترول أو القطاع الاستثماري أو القطاع الخاص أو القطاع المشترك وذلك للأسباب التالية:

- ١- تزايد أهمية الغاز الطبيعي يوماً بعد يوم في حياتنا اليومية نظراً لأن صناعة الغاز الطبيعي تميز بخصائص عدّة تجعل من هذه الصناعة في مجموعها منفردة عن غيرها من الصناعات التقليدية فهي صناعة متكاملة تبدأ بعمليات البحث والتقييم ثم الاستخراج ثم عمليات الإنتاج والتخزين ثم عمليات التصنيع والنقل والتوزيع والتسويق ثم في النهاية تصل إلى المستهلك في صورة منتجات مختلفة.
- ٢- ضخامة قطاع الغاز الطبيعي وتعدد مجالات النشاط به فضلاً عن أنه يتبع تخصيص حجم كبير من الموارد الازمة لإجراء البحوث والتطويرات العلمية والتكنولوجية.

وكذلك يتكون مجتمع البحث من عدد المستهلكين للغاز الطبيعي في جمهورية مصر العربية، حيث إنهم يمثلون حجم الطلب من الغاز الطبيعي.

وقد تم تقسيم مجتمع البحث إلى الآتي:

المجموعة الأولى:

الشركات العاملة في مجال الغاز الطبيعي، ويبلغ إجمالي عدد هذه الشركات ٤٦ شركة وقد تم تقسيمها من حيث مجال العمل إلى الآتي:

الشركات العاملة في مجال الغاز الطبيعي في جمهورية مصر العربية^(١)

شركات تصدير وإسالة الغاز		شركات تموين السيارات بالغاز		شركات معالجة الغاز وفصل المشتقات		شركات نقل وتوزيع الغاز		شركات إنتاج	
غاز الشرق	١	كار جاس	١	جاسكو	١	جاسكو	١	بترول بلاديم (بترولبل)	١
فجر المصرية	٢	غاز تك	٢	المتحدة لمشتقات الغاز	٢	تاون جاس	٢	خليج السويس (جابكو)	٢
الأردنية المصرية لغاز الطبيعي	٣	توتال	٣			سيتي جاس	٣	بدر الدين (بابيتوكو)	٣
المصرية الإسبانية لغاز (سي GAS)	٤	العربية	٤			غاز مصر	٤	بترول الصحراء الغربية (ويبيكو)	٤
المصرية لغاز المسال (ELNG)	٥	ماستر	٥			وادي النيل	٥	خالدة	٥
ادكو لإسالة الغاز الطبيعي	٦	شل	٦			النوبارية	٦	رشيد	٦
البحيرة لإسالة الغاز	٧					ناتجاس	٧	البرلس	٧
المصرية لتشغيل مشروعات الإسالة	٨					ريبيكو جاس	٨	الوسطاني	٨
شركات التبريد باستخدام الغاز		شركات التحصيل		شركات تنفيذ مشروعات الغاز		الفيوم جاس	٩	ميرلون المنصورة	٩
جاس كول	١	بترو تريد	١	بتروجت	١	ناشيونال جاس	١٠	سووكو	١٠
				انبي	٢			عجيبة	١١
				PMS	٣			شمال سيناء للبترول	١٢
				خدمات البترول البحري				جنوب الصعيد	١٣
								الشركة العامة	١٤
٤٦	إجمالي الشركات العاملة في مجال الغاز الطبيعي في جمهورية مصر العربية =								

(١) * الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية – التقرير الشهري – يونيو ٢٠٠٦

المجموعة الثانية:

مستهلكي الغاز الطبيعي المتوقع حتى عام ٢٠٢٥

١- مستهلكي المنازل: إجمالي عدد المستهلكين المتوقع في جمهورية مصر العربية هو ٦,١٩٠,٠٠٠ مستهلك

٢- مستهلكي المصانع: إجمالي عدد المستهلكين المتوقع في جمهورية مصر العربية هو ١,٩٤٢,٠٠٠ مصنع.

٣- مستهلكي التجاري: إجمالي عدد المستهلكين المتوقع في جمهورية مصر العربية هو ١٣,٥٦٢,٠٠٠ مستهلك

٤- محطات تموين السيارات بالغاز: إجمالي عدد المستهلكين المتوقع في جمهورية مصر العربية هو ١٢٦,٠٠٠ محطة

٥- التصدير: إجمالي عدد مشروعات التصدير الحالي هو ٤ مشاريع

٦- الصناعات الأخرى: الصناعات التي تستعمل الغاز مثل (الأسمدة - الكهرباء - الصناعة - الإسكان - البترول).^(١)

سابعاً: مصادر البيانات

اعتمد الباحث عند جمعه للبيانات على المصادر الداخلية للبيانات والمتمثلة في بيانات الخطة القومية لتوسيع الغاز الطبيعي في جمهورية مصر العربية والبيانات الخاصة بالشركات العاملة في القطاع والتقارير السنوية والتقارير الخاصة بالمستهلكين. كذلك على المصادر الخارجية مثل مجلة البترول

(١) * الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية - تقرير يونيو ٢٠٠٦ عن الخطة القومية لتوسيع وتسويق الغاز الطبيعي بمدن ومحافظات الجمهورية ٢٠٠٤ - ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥

ونشرات جهاز تخطيط الطاقة والأبحاث والندوات والمؤتمرات والدراسات السابقة التي تتناول هذا القطاع بالدراسة والتحليل.

ثامناً: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات قطاعي البترول والغاز الطبيعي بالتحليل والدراسة، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات:

(١) دراسة بعنوان: النماذج القياسية لدوال العرض والطلب في قطاع البترول في مصر.

وتهدف الدراسة إلى وضع نموذج قياسي لدوال الطلب والعرض لكل من البترول الخام والبنزين والبوتاجاز والكيرосين في مصر.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها:

أ- يعتبر البترول المصدر الرئيسي للطاقة في مصر في الوقت الحالي.

ب-يعتبر البترول من المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية في الاقتصاد القومي.

ت-تصف صناعة البترول بخصائص تميزها عن غيرها من الصناعات وتجعلها صناعة إستراتيجية ذات طابع خاص، وقد لا تتطابق عليها جميع فروض النظرية الاقتصادية المتفق عليها.

ث-سيطرة الدولة على قطاع البترول بهدف تحقيق الأهداف المرجوة منه والتخفيض للتجارة الخارجية والاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية.

(١)

(١) انجة محمد راغب، النماذج القياسية لدوال العرض والطلب في قطاع البترول في مصر، ماجستير - قسم الإحصاء والرياضيات والتأمين، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٨٩

(٢) دراسة بعنوان: استخدام الغاز الطبيعي في الصناعة المصرية

وتهدف الدراسة إلى تقييم الاستخدامات المحلية للغاز الطبيعي من أجل الاقتراب من الكفاءة المنشودة.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها:

أ- تزداد أهمية الغاز الطبيعي في العالم بصفة عامة نظرا لنظامه النسبي كمصدر للطاقة مقارنة بالموارد الكربونية الأخرى بالإضافة إلى ارتفاع قيمته كمادة خام في الصناعات البتروكيماوية.

ب- تبرز الأهمية النسبية للغاز الطبيعي في مصر بسبب تزايد احتياطياته مع قصر عمر احتياطيات البترول وصغر حجم احتياطيات الفحم. ويزيد من ذلك الاستيعاب شبه الكامل للطاقة المائية والمحاذير المختلفة المتعلقة بالطاقة النووية وعدم إمكان التوسيع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتعددة في المستقبل (١) القريب.

(٣) دراسة بعنوان: اقتصاديات المنتجات البترولية الرئيسية في مصر في

الفترة من (١٩٧٤-١٩٩٨).

وتهدف الدراسة إلى دراسة صناعة المنتجات البترولية في مصر والتطور الاقتصادي لها خلال فترة تميزت بكثير من المتغيرات سواء فترة الانفتاح الاقتصادي في السبعينيات أو العودة لسياسة التخطيط في بداية الثمانينيات وسياسة الإصلاح الاقتصادي في بداية التسعينيات وما شهدته

(١) خالد إبراهيم صقر، استخدام الغاز الطبيعي في الصناعة المصرية، ماجستير - قسم الإحصاء، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.

مصر من تغيرات عديدة أثرت على عرض وطلب هذه المنتجات وأثر ذلك على القطاعات الاقتصادية المختلفة والاقتصاد القومي بصفة عامة، مع تقييم السياسات التي اتبعتها الدولة خلال هذه الفترة والتوصل لإطار يدعم الاستفادة الكاملة من هذه الصناعة والوقوف على دور القطاع الخاص والعام في هذا المجال.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها:

أ- سيظل البترول هو المصدر الأساسي للطاقة في مصر وإن انخفضت مساهمته في إجمالي هيكل الطاقة

ب- سيزيد دور الغاز الطبيعي في إنتاج الطاقة في مصر ففي ظل سياسة الدولة التي تهدف للتوسيع في استخدامه وإحلاله محل المنتجات البترولية وتتوفر احتياطيات كبيرة منه سيكون هو المصدر الذي يمكن أن يحتل مكان البترول في المستقبل

ت-لابد من الاستغلال الأمثل لطرق نقل البترول المائية (قناة السويس - نهر النيل) وزيادة الاعتماد على الطرق الأرخص

ث-تواجه صناعة المنتجات البترولية في مصر مشاكل عديدة ولكن من أهمها مشكلة الدعم، الفاقد، التمويل، القيود البيئية، طبيعة البترول المصري.^(١)

(٤) عنوان الدراسة: دور الخدمات البترولية في اقتصاديات البترول في مصر - دراسة تطبيقية على شركة المشروعات البترولية والاستشارات الفنية (بتروجت).

(١) اشرف حمدان يوسف، اقتصاديات المنتجات البترولية الرئيسية في مصر في الفترة من ١٩٧٤-١٩٩٨، ماجستير - قسم الإحصاء، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٩.